



## افتتاح حلقة النقاش الأولى حول نتائج النضج الإلكتروني في أبوظبي المنصوري: التخطيط المشترك مع كافة صناعات القرار والاحتفاء بالأداء المشرف لحكومة أبوظبي وفق المؤشرات العالمية

أبوظبي، 10 مارس، 2010

نظم مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات، صباح الأربعاء 2010/3/10، بفندق قصر الإمارات، أول حلقة نقاش حول "نتائج تقييم النضج الإلكتروني في أبوظبي"، لتدارس المجموعة النهائية من توصيات جميع القطاعات المتعلقة بتحسين النضج الإلكتروني الشامل للإمارة، وذلك تحت شعار "دعم المسار المشترك للرقى بمستوى النضج الإلكتروني"، بحضور الدكتور أحمد مبارك المزروعى نائب الأمين العام للمجلس التنفيذي بأبوظبي ونخبة من رؤساء وكلاء الجهات الحكومية بأبوظبي من قطاعات الأعمال والتعليم والاتصالات، وبمشاركة الخبراء الدوليين الدكتور عبدالإله الديواجي، المستشار الإقليمي السابق لتقنية المعلومات في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا)، والدكتور برونو لافان، المدير التنفيذي ل(أنسياد)، والبروفيسور مارك ديون، نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة تنظيم الاتصالات بهولندا، فضلاً عن نخبة من قادة الجهات الحكومية بأبوظبي، وممثلي العديد من الشركات المحلية المعنية. ومن شأن تلك التوصيات الارتقاء بمؤشرات النضج العالمية، مثل مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الوارد في تقارير الأمم المتحدة، ومؤشر الوجود على شبكة الإنترنت، ومؤشر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقال سعادة راشد لاحج المنصوري مدير عام مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات: "إن اجتماعنا اليوم يمثل أهمية كبيرة لما سينتج عنه من توصيات من شأنها الارتقاء بمكانة أبوظبي بين الدول المتقدمة. فلقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من العوامل الرئيسية لنمو الاقتصاد، خاصة القائم على المعرفة، ولم تغفل (خطة أبوظبي 2030) منذ تشييدها عام 2007 عن هذه الحقيقة، بل اتخذت منها ركيزة لمرحلة تمكينية جديدة من شأنها تحقيق هدف حكومتنا الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حاكم إمارة أبوظبي - حفظه الله - وبتوجيهات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي - رعاه الله - بأن تكون أبوظبي ضمن أفضل خمس حكومات في العالم. كما أثبتت تكنولوجيا المعلومات فاعليتها من خلال الدور الذي لعبته ومازالت، في مواجهة التحديات العالمية، سواء المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما جعل العديد من حكومات الدول المتقدمة تزيد استثماراتها في التكنولوجيا، كحل عملي لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية".

وأضاف المنصوري في كلمته الافتتاحية لحلقة النقاش: "عندما نطبق (تكنولوجيا المعلومات الخضراء) لا نحقق الاستدامة البيئية في قطاع تكنولوجيا المعلومات فقط، وإنما في كافة القطاعات الحيوية الصناعية والاقتصادية، وقيس على ذلك تقنيات ومميزات التواصل والعمل عن بعد. وغيرها من التسهيلات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات وما لها من أثر في تجنب الازدحام ورفع مستوى السلامة وخفض انبعاثات الكربون في القطاعات المتعددة وما إلى ذلك".

وأكد أن حكومة أبوظبي تعمل على تطوير المبادرات المختلفة لتأسيس منصة حكومة إلكترونية حديثة وفعالة، غرضها الأساسي التركيز على تقديم خدمات للجمهور تضاهي أفضل المنصات العالمية حيث يعمل مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات منذ تأسيسه على تحسين ومراقبة النظم الإلكترونية، واقتراح السياسات والتطبيقات التكنولوجية لحكومة أبوظبي والجهات التابعة لها، بهدف تحقيق الجودة الشاملة وصولاً إلى أعلى درجات الفعالية والأمان في مشروع الحكومة الإلكترونية.

وتم التركيز في حلقات النقاش على تحقيق الأهداف الرئيسية لحلقة النقاش وهي تحديد مركز الإمارة مقارنة بالدول المتطورة، وتحديد نقاط القوة والضعف والعوائق التي تواجه الإمارة لتطوير النضج الإلكتروني، وكذلك إعادة توجيه برنامج الحكومة



مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات  
Abu Dhabi Systems & Information Centre

الإلكترونية بناءً على التوصيات والبرامج والمحصلات العالمية، وستتجاوز الجهات المعنية (قطاعات الأعمال والتعليم والاتصالات والقطاع الحكومي). كما تم مناقشة ما تم التوصل إليه من توصيات وأخذ مؤشرات الأداء الرئيسية بعين الاعتبار.

يشار إلى أنّ نتائج تقييم النضج الإلكتروني الصادرة مؤخراً عن مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات، والذي يعد "أضخم" وأدق مشروع بحثي وطني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم الشروع فيه على مستوى المنطقة والعالم العربي، أظهرت تصنيف أبوظبي ضمن أعلى 35 دولة في جميع المؤشرات الأكثر شيوعاً، التي تم تحليلها عام 2008 وهي: "دليل جاهزية الشبكة" (NRI) بالمنتدى الاقتصادي العالمي، و"دليل جاهزية الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة"، ودليل تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، (ITU). ووفق مؤشر الجاهزية الشبكية.

وتقدّمت أبوظبي من المرتبة الـ 27 عام 2007 إلى المرتبة الـ 17 وهو تقدم مشرف بالنسبة لعام واحد قياساً بالدول المتقدمة، وخاصةً في مدى جهوزية قطاعات الأعمال والدوائر الحكومية، حيث ارتفعت مراكزها من الـ 23 إلى الثانية ومن الـ 21 إلى الثالثة على التوالي، وفي مؤشر الجهوزية الشبكية ارتفع مركز الإمارة من الـ 26 في عام 2007 إلى الثالث عام 2008.

وهذه المؤشرات تعزّز من فعالية الجهود التي يقوم بها المركز لتنمية تكنولوجيا المعلومات، وتمكّن حكومة أبوظبي من التركيز بفعالية أكبر في هذا المجال، وتوجيه أولوياتها الوطنية استناداً إلى حاجاتها الراهنة، كما تبرز التحسن الملحوظ الذي تشهده الحكومة الإلكترونية، خلال السنوات الثلاث الماضية، والحرص على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة القطاع الحكومي".

وقفزت أبوظبي من المركز السابع والعشرين إلى المركز السابع عشر، على دليل جاهزية الشبكة (NRI) وتفوقت إقليمياً بـ 13 موقعاً على قطر، وبـ 21 موقعاً على البحرين، وبـ 24 موقعاً على السعودية، قياساً إلى دول العالم التي صنّفت. وتقاس الجاهزية في ال (NRI) بمدى استعداد الدولة واهتمامها باستخدام التقنية في الأنشطة اليومية، وحصلت الإمارة على التصنيف الجيد من خلال ثلاث دعائم مساندة هي: الجاهزية الفردية، والجاهزية العملية (الأعمال)، بالإضافة إلى الجاهزية الحكومية. والتحسينات التي يمكن أن تعزى إلى عوامل مثل "أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة المستقبلية".

واعتمدت أبوظبي في هذا الإطار على ثلاثة مؤشرات تتضمّن تطبيق مجموعة المبادرات، وجاء في قمة القائمة تحسين معرفة القراءة والكتابة الرقمية، وتحسين إختراق الخطّ الثابت وخدمات الإنترنت المتنقلة ذات النطاق العريض وتحسين حضور الإنترنت في أبوظبي، وكذلك رفع مستويات التفاعلات الإلكترونية لخدمات القطاع الحكومي والخاص. كما تم تصنيف أبوظبي في المركز الثاني والثلاثين لـ (IDI)، وأزالت الحواجز لتطوير الـ (ICT) التي تستخدم موجة الإنترنت الدولية لكلّ مستخدم للإنترنت (bit/s) (المرتبة الـ 74)، وعدد المشتركين في خدمات الإنترنت الثابتة ذات النطاق العريض لكلّ 100 ساكن (الرتبة الـ 45). وعلى الرغم من ذلك ما زال هناك العديد من فرص التحسين البارزة لأبوظبي للوصول إلى القمة عالمياً، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بنسبة التسجيل في التعليم العالي المقيمة بمستوى متدن. بالإضافة إلى أن الوقت اللازم لبدء أي عمل فيعتبر طويلاً نسبياً، عندما يقارن بالبلدان الأخرى ذات التصنيف المتقدم عالمياً.